البحث الثالث

ضمان الجودة في التدقيق الشرعي

إعداد
الشيخ الدكتور / خالد عبد المحسن الحبشي (رحمه الله)
مدير إدارة الرقابة الشرعية
شركة رساميل
الكويت

الراعي الرئيسي
بنك نزوى Bank Nizwa

راعي بلاتيني
المدينة تكافل Al Madina Takaful

راعي ذهبي
ميسرة MAISARAH للخدمات المصرفية الإسلامية Islamic Banking Services
بنك ظفار BankDhofar

شريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي
path solutions
Powering Islamic Financial Markets

تنظيم
شورى للاستشارات الشرعية Shura Sharia Consultancy

بالتعاون مع
AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS
ISRA International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين وبعد:

مقدمة

تشهد الصناعة المالية الإسلامية قفزة نوعية على صعيد الجانب التشريعي والقانوني مثل تعليمات حوكمة البنوك الإسلامية الصادرة عن العديد من البنوك المركزية وهيئات أسواق المال في الكثير من الدول كالكويت والبحرين وعمان وماليزيا وذلك لتنظيم أعمال الصناعة المالية الإسلامية وأعمال الهيئات الشرعية والتعليمات الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي.

تحاول هذه الورقة بيان الجهود الواجب بذلها لتحديد خصائص الجودة النوعية في التدقيق الشرعي علاوة على تحديد العوامل التي تضمن استمرارية هذه الجودة أثناء أعمال التدقيق، من خلال الاستعانة بما وقف علية الباحث من مراجع ومصادر، ومن البحث في مفهوم الجودة في التدقيق الداخلي من خلال التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير الصادرة، ويعتبر مفهوم ضمان الجودة في التدقيق من المراحل المتطورة والمتقدمة في مفهوم التدقيق الشرعي.

إن جودة أي منتج أو خدمة تشير إلى مدى تلبية المنتج أو الخدمة لتوقعات المستهلكين أو بتعبير آخر درجة التطابق مع التوقعات. وينبغي أن يكون التدقيق الشرعي الداخلي متوافقاً مع الهدف المصمم من أجله لتوفير الخدمة حسب المستوى المتوقع من قبل لجنة التدقيق والرئيس التنفيذي والإدارة العليا.

أهداف الورقة

١- بيان مدى أهمية التوافق بين التدقيق الشرعي و معايير الحوكمة الخاصة بالتدقيق الشرعي الصادرة عن الأيوفي أو الجهات الرقابية والاشرافية.

٢- تسليط الضوء على التوقعات الخاصة بمستوى التدقيق الشرعي الداخلي التي تحددها لجنة التدقيق و الإدارة العليا وما إذا كان يتم تحقيق هذه التوقعات.

٣- المهارات والمعرفة والخبرة اللازمة للتدقيق الشرعي.

٤- المقارنة مع أنشطة التدقيق الداخلي في المؤسسات بهدف قياس مستوى نضج نشاط التدقيق الشرعي الداخلي.

مشكلة البحث

١. الذي يميز مهنة التدقيق الداخلي المحاسبي أو المالي عن مهنة التدقيق الداخلي الشرعي بشكل عام هو وجود معايير معترف بها دوليا، وهي المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق، وهذه المعايير معترف بها من جميع الكيانات سواء الرسمية أو البنوك أو الشركات أو مكاتب التدقيق الخارجي، ولكن لا توجد معايير موحدة معترف بها عالميا تنظم مهنة التدقيق الشرعي وتجدر الإشارة الى أن بداية اصدار المعايير الداخلية المحاسبية لم تكن بمستواها الحالي حيث كانت في البدايات غير معترف بها وغير مكتملة.

٢. وبسبب عدم وجود معايير دولية معترف بها (أو غير ملزم بها من قبل الجهات الاشرافية) تنظم عملية التدقيق الشرعي تم الاعتماد بشكل أساسي على معايير التدقيق الداخلي لتكون مرجعاً أساسياً لتنظيم عملية التدقيق الشرعي ولعل الناظر إلى التشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية يلحظ هذا الشيء، بل إن بعض التشريعات الصادرة عن بعض الجهات الرقابية قامت بتهميش أحد أبرز مكونات الرقابة الشرعية مثل كيان هيئة الرقابة الشرعية.

ويؤكد ذلك ما ذكره د. فهد العطوان[١] من أن مهنة التدقيق والمراجعة الشرعية في المؤسسات المالية التي تقدم منتجات مطابقة للشريعة تعرضت في البدايات للاجتهادات الفردية والمحاولات الجادة في ابتكار الآليات والممارسات الملائمة لهذه المهنة محاولة الاستفادة من مهنة المراجعة المالية من حيث الإجراءات والتنظيم نظراً لما تملكه من تجربة متقدمة في مجال المراجعة والتدقيق.

٣. لعل الهدف الأساسي لجميع الكيانات الشرعية في البنوك والمؤسسات الإسلامية هو ضمان التزام المؤسسات والبنوك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ولعل الناظر إلى واقع البنوك و المؤسسات الإسلامية يلاحظ بأنه لا يوجد نظام موحد مطبق عالميا يكون مسؤولاً وبشكل مباشر عن الهدف الأساسي لهذه الكيانات، لذلك نشهد اليوم توسعاً كبيراً وهائلاً في تشكيل كيانات شرعية من ذلك هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية، التدقيق الداخلي الشرعي، التدقيق الشرعي الخارجي، الامتثال[٢] الشرعي هيئة الرقابة الشرعية المركزية، أمانة الهيئة الشرعية، وفي كثير من الأحيان يكون هنالك تداخلاً بشكل كبير في المهام والمسؤوليات.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في زيادة الوعي والاهتمام بتطوير أداء مهنة التدقيق الشرعي الداخلي، من خلال وضع برنامج لتحسين وتطوير وضمان الجودة في عملية التدقيق الشرعي الداخلي والتي سوف تخدم الصناعة المالية الإسلامية وتطور من أداء الحوكمة الشرعية.

يعتمد نظام الجودة بشكل أساسي على وجود معايير لممارسة المهنة، يتم قياس مدى التزام العاملين بمتطلبات المهنة.

١- د. فهد بن سليمان العطيوي، أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي، المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي التي تنظمها شركة شورى للاستشارات والتدريب،٢٠١٥.

٢- عمر مصطفى الشريف، واقع و مستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية، مؤتمر شورى السابع للتدقيق الشرعي ٢٠١٨.

تعريف الجودة النوعية في التدقيق الشرعي المبحث الأول:

ورد مصطلح الجودة النوعية في معيار الحوكمة[٣] للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢) والخاص بالرقابة الشرعية حيث بين المعيار بأنه:

- يجب على هيئة الرقابة الشرعية تطبيق سياسات وإجراءات كافية للجودة النوعية للتأكد من أنه تم إجراء الرقابة الشرعية لهذا المعيار.
- قد يشمل إجراءات الجودة النوعية على مراجعة جميع أوراق العمل للتأكد من أنه تم إجراء الرقابة وتنفيذها بصورة سليمة. كذلك يجوز إجراء مناقشات إضافية مع إدارة المؤسسة عند الضرورة للتأكد من أنه تم بحث جميع الأمور المهمة خلال الرقابة.

كما ناقش المعيار الثالث من معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن الأيوفي في معيار الرقابة الشرعية الداخلية موضوع الجودة النوعية للرقابة الشرعية فبين بأنه:

يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية وضع برنامج فعال للجودة النوعية للرقابة الشرعية؛ بغرض تقييم عمليات الرقابة الشرعية الداخلية بصورة كافية، والمحافظة على هذا البرنامج.

ولعل المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوفي في وضعها الحالي لم تتناول بالتفصيل مفهوم الجودة النوعية في التدقيق الشرعي وآلياتها وأدواتها وأهدافها ومن المسؤول عن تحقيقها وضماناتها ويعتبر مفهوم ضمان الجودة في التدقيق الشرعي من المصطلحات الحديثة في التدقيق الشرعي.

مفهوم الجودة من المصطلحات المتعارف عليها في مهنة التدقيق الداخلي حيث ذكر مصطلح الجودة [٤] في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في البند رقم ١٣٠٠ برنامج تأكيد وتحسين الجودة حيث بين المعيار بأنه يجب «على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يضع ويحافظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

وقد فسر المعيار المقصود من البرنامج حيث بين بأنه يتم تصميم برنامج تأكيد وتحسين الجودة للتمكن من ثلاثة أمور أساسية وهي على النحو التالي:

١. تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير.

٢. تقييم ما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون مبادئ أخلاقيات المهنة.

٣. يتضمن هذا البرنامج أيضا تقييم كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين المتاحة فيه.

ولكي يعطى البرنامج أهمية واستقلالية حبذ المعيار على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشجع عملية الإشراف من قبل مجلس الإدارة في برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

٣- معايير المحاسبة و المراجعة و الحوكمة و الاخلاقيات ، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،٢٠١٥

٤- المعايير الدولية للممارسة للتدقيق الداخلي، The Institute of Internal Auditors. 2017

وعلى هذا التفصيل قامت بعض التشريعات والتي تنظم مهنة التدقيق الداخلي بسنّ تشريعات بخصوص ضمان الجودة حيث جاء في اللائحة التنفيذية الصادرة عن هيئة أسواق المال في الكويت الكتاب الخامس عشر حوكمة الشركات في القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية المادة ٩-٦ ما نصه:

"يجب تكليف مكتب تدقيق مستقل للقيام بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير في هذا الشأن Internal Control Report ويتم موافاة الهيئة به بشكل سنوي.

كما يجب أن يقوم مكتب تدقيق آخر بمراجعة وتقييم أداء إدارة / مكتب / وحدة التدقيق الداخلي وذلك بشكل دوري كل ثلاث سنوات، على أن يتم موافاة كل من لجنة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة بنسخة من هذا التقرير".

وتهدف التقارير المطلوبة من الشركات إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية وهو تقرير سنوي يقدم إلى الجهات الرقابية والتقرير الآخر وهو تقرير يصدر كل ثلاث سنوات يهدف إلى مراجعة وتقييم أداء التدقيق الداخلي. وهذه التقارير لقياس مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير وتقييم ما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون مبادئ أخلاقيات المهنة كما تحتوي التقارير تقييم كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتجديد فرص التحسين المتاحة.

وتم تعريف الجودة في المذكرة الخاصة ببرنامج المراقب والمدقق الشرعي بأن: الجودة النوعية تطبيق سياسات وإجراءات كافية للتأكد من إجراء المراجعة الشرعية طبقا لمعايير الجودة (الحوكمة) / الضبط والأخلاقيات الخاصة بالمراجعة الشرعية الداخلية والخارجية والاخلاقيات[٥].

وبالنظر إلى معايير الحوكمة الشرعية والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية نجدها تركز على أن دور الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي هو التركيز على هدف واحد وهو مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولا يوجد تقرير يصدر بتقييم جودة الحوكمة الشرعية ونظم الرقابة الداخلية الشرعية وأداء التدقيق الداخلي ومدى الالتزام بالمعايير الصادرة والالتزام بمبادئ الأخلاقيات.

٥- برنامج المراقب و المدقق الشرعي، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،

المبحث الثاني: أهداف الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.

مضى على ظهور المصرفية الإسلامية ما يقارب أكثر من نصف قرن وهي اليوم تعيش تطورا كبيرا، اذ تحقق معدلات نمو عالية ويتزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية يوم بعد يوم، ولكن إلى اليوم لا يوجد نظام موحد ينظم عملية الحوكمة الشرعية، وبالنظر إلى الواقع نجد أنه في بعض الأحيان يوجد أكثر من نظام للحوكمة الشرعية في البلد الواحد فعلى سبيل المثال يتكون نظام حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية [٦] والتي تخضع للبنك المركزي الكويتي من:

١. هيئة الرقابة الشرعية.

٢. التدقيق الشرعي الداخلي.

٣. التدقيق الشرعي الخارجي.

كما يتكون نظام حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية الخاضعة لهيئة أسواق المال في الكويت إلى ما جاء في اللائحة التنفيذية الكتاب الخامس من:

١. وحدة تدقيق شرعي داخلي.

٢. مكتب تدقيق شرعي خارجي.

٣. ويجوز تعيين هيئة رقابة شرعية.

وبالنظر إلى العناصر الرئيسية لإطار الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي العماني [٧] نجدها تتألف من:

١. لجنة الرقابة للمؤسسة المرخصة.

٢. المراجعة الشرعية الداخلية.

٣. وحدة الالتزام الشرعي.

٤. وحدة التدقيق الشرعي.

وعلى هذا التنوع والتفصيل يصعب إيجاد نظام موحد لضمان الجودة النوعية في التدقيق الشرعي لاختلاف الأشكال والتشريعات الخاصة بالحوكمة الشرعية، وعليه سوف يركز هذا البحث على ضمان الجودة الشرعية في التدقيق الداخلي حسب معايير الأيوفي.

٦- تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، بنك الكويتي المركزي، ٢٠١٦

٧- الإطار التنظيمي و الرقابي لأعمال المصرفية الإسلامية، البنك المركزي العماني، ٢٠١٢

والهدف من إنشاء نظام لضمان الجودة الشرعية يتلخص بالآتي:

١. التأكد من أن العاملين في مهنة التدقيق الشرعي الداخلي ملتزمون بالمعايير والمتطلبات النظامية الصادرة عن الجهات الرقابية.

٢. التأكد من أن التقارير الصادرة من إدارة أو وحدة التدقيق الشرعي الداخلي قد تمت واستوعبت جميع التعليمات الصادرة.

٣. حماية المصرفية الإسلامية من الزلل والخلل.

٤. مواكبة التطور الذي تشهده المصرفية على صعيد التوسع والانتشار بتطور مماثل على صعيد الحوكمة والضبط والتقويم.

٥. خدمة الجمهور والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء برفع مستوى المصداقية في التوجه [٨].

٦. حماية المؤسسات الإسلامية من المخالفات الصادرة من الجهات الرقابية.

تقوم الجهات الرقابية التشريعية حاليا بمتابعة المؤسسات المالية الإسلامية وقد صدرت مجموعة من المخالفات والتي تختص بعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، كما صدرت مخالفات تختص بعدم الالتزام بالتشريعات الصادرة بتطبيق حوكمة الرقابة الشرعية، الجدول التالي يوضح مجموعة من المخالفات الصادرة بحق مجموعة من الشركات الإسلامية والتي تخضع لرقابة هيئة أسواق المال في الكويت.

التاريخ	سبب المخالفة	العقوبة
٢٠ اكتوبر ٢٠١٦	عدم الالتزام بتعيين مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي	إنذار الشركة المخالفة
٢٠ نوفمبر ٢٠١٧	عدم الالتزام بتعيين مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي	تغريم الشركة ٢٠٠٠ دينار كويتي
٢٣ نوفمبر ٢٠١٨	عدم قيام وحدة التدقيق الشرعي برفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق	تغريم الشركة مبلغ ١٠٠٠ دينار
٢٥ نوفمبر ٢٠١٨	عدم القيام بإعداد دليل بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالرقابة الشرعية	تنبيه الشركة المخالفة
٣ يناير ٢٠١٩	عدم ادراج المدقق الشرعي الداخلي والخارجي ضمن الأشخاص المطلعين	تغريم الشرعة مبلغ ٢٠٠٠ دينار

وبالنظر إلى جميع المخالفات الواردة نجد أن هذه الشركات لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، ولكنها تعتبر مخالفة في تطبيق الحوكمة الشرعية الصادرة عن الجهات الرقابية، وهنا يأتي دور تطبيق الجودة النوعية في التدقيق الداخلي ليتم التأكد من أن الإجراءات والسياسات المتبعة كافية لتطبيق الحوكمة الشرعية.

٨- مرجع سابق برنامج المراقب و المدقق الشرعي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: معايير الجودة النوعية في التدقيق الشرعي

سوف يتم التركيز في هذا البحث على معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٣) الرقابة الشرعية الداخلية، وهنا نجدد الدعوة للجهات الرقابية والاشرافية الى تبني واعتماد المعايير الصادرة عن الأيوفي لما لها من اعتبار وقوة وثقة في نفوس العاملين في مجال التدقيق الشرعي.

وتم تحليل معيار التدقيق الشرعي الداخلي وتم وضع معايير للجودة في التدقيق الداخلي وفق الجدول التالي:

	المعايير الرئيسية / الداعمة	يتوافق بشكل عام	يتوافق جزئيا	لا يتوافق
١	الأهداف			
١,١	يوجد قسم مستقل للرقابة الشرعية الداخلية			
٢	الرقابة الشرعية الداخلية			
٢,١	يوجد دليل للرقابة الشرعية الداخلية يوضح الأغراض والصلاحيات والمسؤوليات.			
٢,٢	تم اعتماد الدليل من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.			
٢,٣	تم اعتماد الدليل من مجلس الإدارة.			
٢,٤	يتم مراجعة الدليل بانتظام.			
٢,٥	ينص الدليل على أن المراقبين الشرعيين الداخليين ليس لديهم صلاحية أو مسؤولية تنفيذية تجاه الأعمال التي يراجعونها.			
٣	الاستقلالية والموضوعية			
٣,١	مستوى الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية لإنجاز المسؤوليات.			
٣,٢	مستوى الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسة بمستوى إدارة الرقابة الداخلية/ إدارة المراجعة الداخلية.			
٣,٣	يحصل المراقبون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من مجلس الإدارة.			
٣,٤	للمراقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع جميع المستويات الإدارية.			
٣,٥	للمراقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع هيئة الرقابة الشرعية.			
٣,٦	للمراقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع المراجعين الخارجيين.			
٣,٧	لا يوجد حدود لنطاق عمل المراقبين الشرعيين الداخليين ولا تقييد لاطلاعهم على المستندات والتقارير أو أي وثائق أخرى.			
٤	الإتقان المهني			
٤,١	التوظيف و الإشراف			
٤,١,١	للمراقبين الشرعيين خلفية أكاديمية مناسبة.			
٤,١,٢	يحصل المراقبون الشرعيون على تدريب ملائم على مهام الرقابة الشرعية الداخلية.			
٤,١,٣	توجد مقاييس لتلبية الاتقان المهني والخلفية الأكاديمية والتدريب المناسب.			
٤,١,٤	يقوم رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بالإشراف الملائم على الرقابة الشرعية الداخلية.			
٤,١,٥	يحتفظ رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بأدلة مناسبة بعملية الإشراف.			
٤,٢	الالتزام بميثاق الأخلاقيات			
٤,٢,١	يلتزم المراقبون الشرعيون الداخليون بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الاسلامية الصادر عن الأيوفي.			
٤,٣	المعرفة والمهارات والانضباط			
٤,٣,١	يتقن المراقبون الشرعيون أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية			
٤,٣,٢	يتقن المراقبون الشرعيون فقه المعاملات المالية الإسلامية.			

٤,٤	التعليم والتدريب المتواصل			
٤,٤,١	يحافظ المراقبون الشرعيون الداخليون على كفائتهم الفنية من خلال التأهيل المتواصل.			
٤,٤,٢	يقوم المراقبون الشرعيون الداخليون بالمشاركة في تدريب موظفي المؤسسة.			
٤,٤,٣	يقوم المراقبون الشرعيون الداخليون بالمشاركة في تدريب الجمهور العام المهتمين بالصناعة الإسلامية.			
٤,٤,٤	يقوم المراقبون الشرعيون الداخليون بنشر المعرفة الخاصة بالمعاملات المالية الإسلامية من خلال طباعة وتوزيع نشرات وكتيبات والفتاوى والإرشادات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية حول المنتجات التي تقدمها المؤسسة.			
٤,٥	الحرص المهني اللازم			
٤,٥,١	لدى المراقبين الشرعيين حرص مهني لإنجاز عمليات الرقابة الشرعية الداخلية.			
٥	نطاق العمل			
٥,١	يشمل نطاق عمل الرقابة الشرعية الداخلية فحص وتقييم كفائة وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية في لمؤسسة.			
٦	إنجاز عمل الرقابة الشرعية الداخلية			
٦,١	أمور عامة			
٦,١,١	يوجد لدى المراقبين الشرعيين الداخليين خطة لكل مهمة من مهام التدقيق الشرعي الداخلي.			
٦,٢	فحص وتقييم المعلومات المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية:			
٦,٢,١	يقوم المراقبون الشرعيون الداخليون بجمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات لتأييد نتائج الرقابة الشرعية.			
٦,٣	التقارير			
٦,٣,١	يقوم رئيس الرقابة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات التقرير الداخلي مع الأطراف الإدارية المناسبة قبل إصدار التقرير.			
٦,٣,٢	يقوم رئيس الرقابة الداخلية بعرض تقرير كتابي معتمد من قبله بشكل ربع سنوي يعرض على مجلس الإدارة.			
٦,٣,٣	يقوم رئيس الرقابة الداخلية بإرسال نسخة من التقرير الربع سنوي إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.			
٦,٣,٤	يقوم رئيس الرقابة الداخلية بإرسال نسخة من التقرير الربع سنوي إلى الإدارة.			
٦,٣,٥	يحتوي التقرير الشرعي الداخلي على غرض ونطاق ونتائج الرقابة الشرعية الداخلية.			
٦,٣,٦	يحتوي التقرير الشرعي الداخلي على رأي المراقبين الشرعيين.			
٦,٣,٧	يحتوي التقرير على توصيات حول التحسينات المستقبلية والعمل التصحيحي.			
٦,٣,٨	يشمل التقرير على أراء الجهات التي يتم مراجعتها بشأن النتائج أو التوصيات النهائية للرقابة الشرعية الداخلية.			
٦,٣,٩	تحال إلى الهيئة الشرعية جميع المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والرقابة الشرعية الداخلية بشأن الأمور المتعلقة بالتفسيرات الشرعية.			
٦,٤	المتابعة			
٦,٤,١	يتابع المراقبون الشرعيون الإجراءات المناسبة بشأن النتائج النهائية للتدقيق الداخلي.			
٦,٤,٢	يتابع المراقبون الشرعيون أي توصية تتعلق بالأمور الشرعية التي تم تقديمها من الهيئة الشرعية.			
٧	إدارة الرقابة الشرعية الداخلية			
٧,١	يقوم رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بوضع خطط للقيام بمسؤولية الرقابة الشرعية الداخلية.			
٧,٢	يقوم رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بوضع سياسات وإجراءات كتابية لإرشاد موظفي الرقابة الشرعية الداخلية.			
٧,٣	يقوم رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بوضع برنامج لاختبار وتطوير أداء موظفي الرقابة الشرعية الداخلية			

٧,٤	يقوم رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق بين جهود الرقابة الشرعية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية بصورة مناسبة.			
٨	الجودة النوعية للرقابة الشرعية			
٢٤١٠	يقوم رئيس الرقابة الشرعية الداخلية بوضع برنامج فعال للجودة النوعية للرقابة الشرعية.			
٩	عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية			
٩,١	الموظفون			
٩,١,١	يوجد لدى المؤسسة نظام ملائم يضمن عدم توظيف أو الاحتفاظ إلا بالموظفين المؤهلين والملتزمين.			
٩,١,٢	يتضمن النظام التدريب والتطوير المستمر للموظفين في المعارف ذات العلاقة وبخاصة فقه المعاملات.			
٩,١,٣	يتم تقييم أداء الموظفين بصورة منتظمة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة.			
٩,١,٤	يتم الحصول على موافقة الهيئة الشرعية على الموظفين الذين يراد تعيينهم في جهاز الرقابة الشرعية.			
٩,٢	فصل المسؤوليات			
٩,٢,١	المراقبون الشرعيون الداخليون لا يشغلون أي نشاط تشغيلي في المؤسسة.			
٩,٣	الإجراءات الرقابية			
٩,٣,١	يوجد لدى المؤسسة ضوابط وسياسات وإجراءات لتحقيق هدف المؤسسة في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.			

ويمكن أن يتم عمل معيار للجودة النوعية خاص بالهيئات الشرعية ومعيار للجودة خاص بالتقارير الشرعية وهذا ما استحدثته سلطة دبي للخدمات المالية DFSA حيث طورت نظام لجودة التقارير الشرعية الصادرة عن الهيئات الشرعية حيث يتم عند تسليم تقرير الهيئة الشرعية الإجابة على بعض الأسئلة والاستفسارات التي تتعلق بجودة التقرير ومن الاستفسارات:

	المعايير	نعم	لا
١	هل يتضمن التقرير بيانا واضحا يفيد أن القوائم المالية قد تم فحصها من حيث ملائمة الأساس الشرعي الذي تم الاستناد عليه في توزيع الأرباح والخسائر بين حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.		
٢	هل يتضمن التقرير بيانا واضحا يفيد أن جميع المكاسب التي تحققت للمؤسسة من طرق أو من مصدر تحرمها أحكام الشريعة الإسلامية تصرف لأغراض خيرية؟		
٣	هل يتضمن التقرير الشرعي بيان أن الزكاة تم احتسابها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؟		
٤	هل تم توقيع التقرير من جميع أعضاء الهيئة الشرعية؟		
٥	هل أحد أعضاء الهيئة الشرعية يشغل منصبا تنفيذيا في المؤسسة؟		

ولا يقصد من هذه الاستفسارات التأكد من أن المؤسسة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية ولكن ليتم التأكد من جودة التقرير الشرعي وأنه صدر وفق سياسات وإجراءات الحوكمة.

المبحث الرابع: متطلبات تحقيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي

تعد مهنة التدقيق الشرعي من المهن المستحدثة التي نشأت متأخرة نسبياً عن نشأة المؤسسات المالية الإسلامية عموما حيث شهدت البدايات وجود مصارف عديدة عملت برهة من الزمن بهيئة شرعية بدون تدقيق شرعي تم تطور الوضع إلى وجود تدقيق شرعي داخلي [٩] ونشهد اليوم تطوراً أكثر للمهنة بالإلزام بالمدقق الشرعي الخارجي، والإلزام بالشهادات المهنية.

ومن المؤكد بأن المهنة سوف تتطور أكثر في المستقبل ليتم استحداث نظام لضمان جودة التدقيق الشرعي الداخلي ونظام لضمان جودة التدقيق الشرعي الخارجي ونظام لضمان جودة الهيئات الشرعية، والمستقبل سيفرض بتحدياته التغيير نحو المهنية البحتة والاختصاص الأشمل.

وهنالك مجموعة من المتطلبات والعوامل التي يجب أن تراعى ليساعد ذلك في تحقيق الجودة النوعية ومن أهمها:

١. الإشراف والمساءلة والمسؤولية

مهنة التدقيق الشرعي الداخلي مرتبطة بشكل أساسي بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية، ومجلس الإدارة هو المسؤول بشكل شامل عن إطار حوكمة الرقابة الشرعية كما هو المعمول به في جميع الدول، وكما تنص على ذلك أغلب المعايير وذلك من خلال وضع الآلية المناسبة للوفاء بالمسؤوليات وتوفير الجو المناسب وإقرار جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق الحوكمة الشرعية والتي منها سياسات وإجراءات عمل إدارة التدقيق الداخلي.

كما يجب على مدير التدقيق الداخلي المشاركة في اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة لمناقشة وعرض الأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية سواء المتعلقة بالمخاطر الشرعية أو المتعلقة بالتدقيق الشرعي أو المتعلقة بالحوكمة ويكون عضواً مشاركاً ليس له حق التصويت.

للتدقيق الداخلي الشرعي علاقة وطيدة مع الهيئة الشرعية وذلك لكون هيئة الرقابة الشرعية هي الجهة الأساسية التي يعتمد عليها في إصدار القرارات والآراء الشرعية المتعلقة بأعمال المؤسسة، وتكون هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة عن كل قراراتها وأراءها المتعلقة بالقضايا.

وتكون إدارة الرقابة الشرعية الداخلية مسئولة عن الإشراف على القضايا ومتابعة قرارات الهيئة من خلال التدقيق الدوري ورصد الملاحظات وتقديم التقارير بشكل دوري إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق وتقديم التقارير إلى الهيئة الشرعية، ويعتمد مجلس الإدارة والهيئة الشرعية والمدقق الشرعي الخارجي بشكل أساسي على تقرير المدقق الشرعي الداخلي مما يترتب على ذلك مسئولية كبيرة تقع على عاتق المدقق الشرعي الداخلي.

٩- د. عمر مصطفى الشريف، الشهادات المعنية في التدقيق الشرعي الواقع و الطموح، مؤتمر شورى السادس للتدقيق الشرعي، ٢٠١٧.

٢. الاستقلالية

ويقصد بالاستقلالية إفساح المجال أمام إدارة التدقيق الداخلي بالتدقيق على جميع تعاملات المؤسسة دون مؤثرات وبما يكفل تحقيق الدور المنوط بها، ويجب أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للرقابة الشرعية الداخلية، ويجب ألا ينخفض المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة الرقابة الداخلية أو عن مستوى المراجعة الداخلية.

كما يجب أن يحصل المراقبون الشرعيون الداخليون على الدعم الكامل والمستمر من مجلس الإدارة والهيئة الشرعية ويكون للمراقبين الشرعيين اتصال دائم مع مجلس الإدارة والهيئة الشرعية.

كما يجب ألاَّ يكون هنالك حدود لنطاق عمل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية ويجب عليها الاطلاع على كافة التقارير والوثائق والعقود والمستندات بما يكفل ويعزز شمولية التدقيق والمسؤولية أمام مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

التزام الاستقلالية في أي عمل يقوم به المراقب الشرعي الداخلي وعلى الخصوص الاستقلالية برأيه وتجنب التحيز في إبداء الرأي ولهذا المعيار جوانب أخرى أساسية:

الاستقلال المادي: أي عدم وجود مصالح مادية للمدقق في المؤسسة التي يدقق عليها كأن يكون شريك أو له علاقة تعاقدية مع الشركة.

الاستقلال ذاتي (ذهني): أي عدم وجود ضغوط على المدقق الداخلي من الأطراف التي يدقق أعمالها ومن أهم هذه الضغوط: التعيين والعزل والاتعاب[١٠].

وحماية المدقق الداخلي من أهم قرارات وتوصيات المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي لشركة شورى[١١] حيث أوصى المؤتمر الجهات الرقابية والاشرافية بسن لوائح خاصة لحماية مهنة التدقيق الشرعي الداخلي تتضمن تحديد معايير تعيين المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسة ومتطلبات التأهيل والكفاءة ووجوب تسجيل المدقق الشرعي لدى الجهات الرقابية وأخذ موافقتها عند تعيينه وفصله.

٣. الكفاءة والملائمة

ويقصد بها المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية والسمعة الحسنة لأعضاء إدارة التدقيق الداخلي

وفيما يتعلق بالمؤهلات الأكاديمية والخبرات والكفاءة يجب على العاملين في إدارة التدقيق الداخلي الشرعي الحصول على مؤهل بكالوريوس في الشريعة الإسلامية في تخصص الفقه أو فقه المعاملات ويجب أن يكون المراقبون الشرعيون على وعي بالإطار القانوني والرقابي فيما يتعلق بالمهام المكلفين بها.

مع إجادة جيدة باللغة العربية واللغة الإنجليزية، واستيعاب الجوانب الفنية والاقتصادية والمنتجات الإسلامية التي تقدمها المؤسسة.

١٠- أ.د. سمير الشاعر، أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية، مؤتمر شورى الخامس للتدقيق الشرعي، ٢٠١٥.

١١- شركة شورى للاستشارات الشرعية، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي، ٢٠١٧

كما جرت العادة في الممارسات العملية اشتراط السلطات الإشرافية مثل هيئة أسواق المال في دولة الكويت ألا يتم تعيين مسؤول التدقيق الشرعي الداخلي إلا بعد موافقة هيئة أسواق المال على التعيين وذلك ليتم التأكد من كفاءة وقدرة الشخص المعين كما هو الحال في تعيين الرئيس التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي ومدير المخاطر وغيرها من المهن واجبة التسجيل.

وفي سبيل الحفاظ على كفاءة المراقبين الشرعيين يجب تقييم أداء المراقبين الشرعيين بشكل سنوي.

المبحث الخامس: العوامل التي قد تؤثر في تحقيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.

من البديهي أن يرتبط تحقيق ونجاح الجودة النوعية بالتدقيق الشرعي بموقف واضح من الجهات الرقابية والاشرافية وتمسكها بأهمية التزام جميع المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادي الشريعة الإسلامية وكذلك المعايير و الضوابط المنظمة لعمل الجهات الشرعية ومن أهمها التدقيق الشرعي الداخلي فكلما كان دور الجهات الرقابية حاضراً وفاعلاً في التدقيق و الاشراف و اصدار وتطوير تعليمات الحوكمة الشرعية كانت عملية التدقيق الشرعي أكثر انضباطا وفاعلية[١٢] ومن المهم أن تقوم الجهات الرقابية بتشريع تعليمات تختص وتعالج الجودة النوعية في التدقيق الشرعي.

ومن أهداف الورقة تسليط الضوء على المهارات والخبرات اللازمة للتدقيق الشرعي، ويعتبر المدقق الشرعي هو العنصر الأهم في عملية التدقيق لذلك يجب أن يتصف بمجموعة من الصفات والمهارات و الخبرات ومن أهمها:

١. التوظيف والاشراف

يعتبر الإشراف عملية متواصلة تبدأ بالتخطيط وتنتهي باكتمال عملية الرقابة الشرعية الداخلية، وتقع على عاتق رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية توفير إشراف ملائم على الرقابة الشرعية الداخلية، وعلية أيضا أن يتأكد من أن عمليات الرقابة الشرعية الداخلية قد تم الإشراف عليها بصورة مناسبة. وينبغي التوثيق والاحتفاظ بأدلة مناسبة لعملية الاشراف.

٢. الالتزام بميثاق الأخلاقيات

يجب أن يكون للمؤسسات المالية الإسلامية ميثاق خاص للعاملين يهتم بميثاق الأخلاق، كما يجب أن يحرص المراجع الخارجي والمدقق الداخلي على الالتزام بميثاق الأخلاق الصادر عن الأيوفي.

١٢- د. محمد البشير محمد الأمين، أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية، مؤتمر شورى الخامس للتدقيق الشرعي،٢٠١٥.

٣. المعرفة والمهارة والانضباط

يعتبر التدقيق الداخلي هو العنصر الأهم في الحوكمة الشرعية لكونه العنصر الوحيد المتواجد بشكل دائم ويومي ومن ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية لذلك يجب أن يتوفر في المراقبين الشرعيين الداخليين الانضباط والمعرفة والمهارات اللازمة لإنجاح عملية الرقابة الشرعية الداخلية ويعتبر إتقان أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة وفقه المعاملات بصفة خاصة، أمرا مطلوبا لإنجاز عمليات الرقابة الشرعية الداخلية.

٤. التعليم والتدريب المتواصل.

يجب أن تحرص المؤسسات المالية الإسلامية والمراقبون الشرعيون على المحافظة على كفاءتهم الفنية من خلال التأهيل المتواصل، ومن خلال متابعة القرارات والتشريعات الصادرة والتي تنظم مهنة التدقيق الشرعي ومن خلال متابعة وحضور المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية المتخصصة والفنية والتي تهتم بموضوع التدقيق الشرعي على سبيل المثال مؤتمرات الأيوفي ومؤتمرات شركة شورى وغيرها من المؤتمرات والندوات والتي تساعد على المحافظة على الإتقان المهني والاطلاع المستمر على التحسينات وكذلك التطورات الحالية في مجال عملهم.

المبحث السادس: تطبيق الجودة النوعية أثناء تنفيذ مراحل أعمال التدقيق الشرعي.

تنقسم مراحل تنفيذ التدقيق إلى ثلاث مراحل أساسية وفي كل مرحلة هنالك مجموعة من معايير الجودة التي يجب أن تراعى وتؤخذ بعين الاعتبار.

١. المرحلة الأولى: قبل بداية أعمال التدقيق وهي مرحلة تخطيط إجراءات الرقابة والتدقيق الشرعي.

٢. المرحلة الثانية: أثناء تنفيذ أعمال التدقيق مرحلة التنفيذ وهي تنفيذ إجراءات الرقابة وإعداد ومراجعة أوراق العمل.

٣. المرحلة الثالثة: وهي بعد الانتهاء من مرحلة التدقيق وهي توثيق النتائج وإصدار التقرير.

المبحث السابع: الرقابة على الجودة النوعية في التدقيق الشرعي

يجب أن يتضمن برنامج ضمان الجودة النوعية في التدقيق الشرعي على تقييمات داخلية وتقييمات خارجية من خارج المؤسسة كما هو الحال مع إدارة التدقيق المحاسبي حيث أشار المعيار ١٣٠٠ [١٣] بأنه يجب أن يحتوي برنامج تأكيد وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وتقييمات خارجية على السواء.

تشكل الرقابة المستمرة جزءا مكملا لأعمال الإشراف والمراجعة والقياس اليومية لنشاط التدقيق الداخلي ويمكن أن يقوم بهذا الدور رئيس وحدة التدقيق الداخلي، ويتم دمج تلك المراقبة المستمرة ضمن السياسات والممارسات الروتينية المعتادة المستخدمة في إدارة نشاط التدقيق الداخلي، وتستخدم فيها العمليات والأدوات والمعلومات التي تعتبر لازمة لتقييم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

ويمكن أن يقدم رئيس التدقيق الشرعي الداخلي تقريرا دوريا عن جودة التدقيق الشرعي في المؤسسة إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتابع لجنة التدقيق سلامة الإجراءات المتعلقة بتطبيق التدقيق الشرعي وتتابع الهيئة الشرعية التزام المؤسسة بالجوانب الشرعية وهنا يكون لكل جهة نوع خاص من التدقيق والمتابعة والإشراف.

وتشير المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الشرعي الداخلي بأنه يجب إجراء تقييمات خارجية كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة هذا فيما يتعلق بموضوع التدقيق الداخلي المالي أو المحاسبي ويمكن أن يقوم المدقق الشرعي الخارجي بالتدقيق على ضمان الجودة في التدقيق الداخلي كل ثلاثة سنوات ويقوم بمناقشة التقرير مع مجلس الإدارة.

المبحث الثامن أثر الجودة النوعية على كفاءة أعمال التدقيق الشرعي

لضمان نجاح عملية التدقيق الشرعي الداخلي وفق معايير الحوكمة العالمية وأفضل الممارسات والتطبيقات السائدة لا بد من استدراك وتطوير بعض الفجوات التي لازالت موجودة في نظام الحوكمة والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الحوكمة تتعلق في مجملها بمبادئ الرقابة والضبط والإدارة للمؤسسة المالية، وغالبا ما تناط عملية الحوكمة بمجلس إدارة المؤسسة ولجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة، ولكي يتم إيجاد نظام لضمان جودة التدقيق الشرعي يجب أن تكون لإدارة التدقيق الداخلي معايير ولوائح ودليل للسياسات والإجراءات بحيث يمكن تطبيق نظام الجودة على هذه المعايير.

١٣- المعايير الدولية للممارسة للتدقيق الداخلي، 2017 . The Institute of Internal Auditors

تطبيق الجودة النوعية في التدقيق الشرعي الداخلي يساهم بشكل أساسي في فك الترابط بين الجهات الإشرافية والتي يقوم المراقب الشرعي الداخلي برفع التقرير لها حيث تنص أغلب التعليمات الصادرة على أن المراقب الشرعي الداخلي يقوم برفع تقريره إلى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة وهي ليست لجنة ذات تخصص شرعي، وفي نفس الوقت يقوم المدقق الشرعي برفع تقريره إلى الهيئة الشرعية، فعند تطبيق نظام الجودة النوعية في التدقيق الشرعي تكون لجنة التدقيق جهة إشرافية للتأكد من سلامة إجراءات عملية التدقيق وفق المعايير المتبعة، وتكون الهيئة الشرعية جهة إشرافية للتأكد من التزام المؤسسة بالجوانب الشرعية.

تطبيق نظام الجودة الشرعية يساهم بشكل أساسي بتوضيح وتفسير الدور المطلوب من كل جهة من جهات الحوكمة الشرعية (الهيئة الشرعية – التدقيق الشرعي الداخلي- التدقيق الشرعي الخارجي) حيث يجب أن يكون لكل جهة دور يختلف عن دور الجهة الأخرى.

يساهم نظام الجودة النوعية في التدقيق بحماية المدققين الشرعيين ويؤمن سلامة تعيينهم أو فصلهم عن عملهم.

يرتبط نجاح التدقيق الشرعي بموقف واضح من الجهات الرقابية والاشرافية مثل البنوك المركزية وهيئات أسواق المال، ولقد تم ملاحظة الاهتمام بالالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في دولة الكويت بعد أن قامت الجهات الإشرافية بإصدار نظام للحوكمة ومتابعة النظام من خلال عمليات التفتيش التي تقوم بها حيث ساعد ذلك في إعطاء دور ومسئولية أكبر للجهات الشرعية ويأتي الدور حاليا في تطبيق نظام لمتابعة الجودة في التدقيق الشرعي الداخلي من جهات خارجية وجهات داخلية.

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

وصلى الله على نبينا محمد وعلى أله وصحبة وسلم

وكل الشكر والتقدير لشركة شورى للاستشارات الشرعية.